

ورشة العمل حول " التقريب التشريعي: التجارب والمقاربات والمنهجية "

تونس، الجمعة في 08 فبري 2019

في إطار ترسيخ المقاربة التشاركية بخصوص المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق "الأليكا" بين تونس والاتحاد الاوروبي، تم عقد ورشة عمل يوم الجمعة 08 فبري 2019 بتونس. وفي بداية أشغال هذه الورشة أوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق "الأليكا" برئاسة الحكومة أن الهدف من اللقاء هو تعزيز المقاربة التشاركية التي تم إتمادها خلال هذه المفاوضات بما في ذلك في مجال دعم القدرات البشرية والإطلاع على تجارب البلدان الأخرى.

وتولى على إثر ذلك كل من السيد وييب دوما، الخبير الدولي في التقريب التشريعي والسيد بسام الكراي الجامعي التونسي والخبير في القانون الأوروبي تقديم عرضيهما والإجابة على إستفسارات الحضور.

وفي مستهل النقاش، تطرق السيد عبد اللطيف التيتوحي ممثل هيئة المحامين إلى مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين وتساءل إن كان الاتحاد الأوروبي سيأخذ في الاعتبار هاته النقطة خاصة في ظل إختلاف إجراءات طلب التأشيرة من القنصليات الأوروبية في تونس من بلد إلى آخر. وفي الإشارة إلى انعكاس اتفاقية الشراكة على النسيج الصناعي، أفاد السيد التيتوحي أن 55٪ من هذا النسيج قد تم تدميره. كما أشار إلى أن تونس قد سنت قوانين رائدة وأكثر تطورا من قوانين الاتحاد الأوروبي وذلك في إطار سعي الجانب التونسي إلى مزيد التقارب مع المكتسب التشريعي الاوروبي مؤكدا في السياق نفسه على أن ترجمتها وتبليغها إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يسهم في تحسين تقييم درجة انفتاح تونس.

وأشار السيد محمد صالح البرقاوي ممثل منظمة الدفاع عن المستهلك إلى أن استخدام مصطلح التقارب غير مناسب بما أن تونس مطالبة بمراجعة قوانينها طبقا لقوانين الاتحاد الأوروبي وأن التقارب في الواقع هو فقط من طرف تونس تجاه الاتحاد الأوروبي وهو ما يتعارض مع معنى التقارب الذي يستوجب الأخذ والعطاء وتقديم تنازلات من الجانبين.

كما تطرق السيد البرقاوي إلى إتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي مفيدا أنه كان يحبذ أن يتدخل بعد تقييم نتائج هذه الإتفاقية وأوضح أن 55٪ من النسيج الصناعي التونسي كان قد تضرر بصفة ملحوظة من هذه الإتفاقية مما أخل بالميزان التجاري للبلاد بدرجة كبيرة. كما أضاف أن 80٪ من الفلاحين التونسيين هم من صغار الفلاحين وأن إنتاجية القطاع الفلاحي في فرنسا على سبيل المثال يساوي 7 أضعاف الإنتاجية في تونس، فضلا عن أن الفلاح الأوروبي يمكنه الحصول على الدعم المالي، مضيفا أن 3٪ فقط من الفلاحين التونسيين يحصلون على قروض بنكية. واختتم المتدخل بيانه موصيا بالتروي قبل الانخراط في مسار الأليكا.

وأشار السيد إبراهيم بلغيث المحامي وممثل لهيئة المحامين إلى غياب مقترحات كاملة وواضحة من الجانب التونسي حتى يتسنى دراستها وإبداء الرأي فيها، وأضاف أنه كان من الأجدى الحديث عن التكامل أو التوافق إلى جانب التقارب ملاحظا أن القوانين التونسية يجب أن تستند إلى الواقع التونسي وتراعي خصوصياته. كما تساءل عن التدابير التي سيقع اعتمادها في صورة الخروج من الإتفاقية وما إذا كانت تونس ستتخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وفي الإطار ذاته، تساءل السيد خالد العراك ممثل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن جدوى اعتبار تونس كشريك في حين يطبق علينا الاتحاد الأوروبي نصوصا خاصة بالدول الأعضاء مؤكدا أن التقارب التشريعي لا معنى له مؤكدا على أن تونس مطالبة بمواجهة المنافسة الأوروبية عبر الوسائل التي تملكها.

وتناولت السيدة لبنى الجريبي رئيس جمعية سوليدير موضوع حماية السيادة الوطنية مشددة على أهميته، خاصة وأن تونس ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي. وأضافت أنه حسب ما استشفته من مشروع الإتفاقية، فإن تونس ستختار القطاعات التي سيتوفر فيها التقارب التشريعي مما يتطلب وضع استراتيجية وطنية في هذا الإطار. ثم أوضحت أن المؤسسات الوطنية وهاكل المجتمع المدني مطالبة ببلورة مقترح تونسي مضاد للمقترح الأوروبي في مختلف مجالات هذا الإتفاق على غرار مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أوضحت السيدة شيراز الشابي ممثلة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية أن تونس لا يمكنها منافسة الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات مؤكدة على عمق الفوراق التنموية مع الاتحاد الأوروبي خاصة في القطاع الفلاحي وأوصت بضرورة الاستعداد لذلك، مضيفة أن مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين لا تزال مطروحة وتكتسي أهمية بالغة.

وأكدت السيدة سند محمود ممثلة النساء الديمقراطيات أثناء تدخلها أن التقريب التشريعي هو جزء من اتفاقية الشراكة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وليس من متطلبات اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق. متسائلة في هذا الصدد عن ماهية التقريب التشريعي المذكور وأوضحت أن تونس شرعت منذ 1995 في موامة تشريعاتها دون إجراء أي تقييم أو تحديد مقترحات في الغرض.

وتفاعلا مع ماسبق ذكره، أكد السيد محمد مرزوق ممثل عمادة المهندسين المعماريين أنه يؤيد بعض المداخلات السابقة التي تنذر بدق ناقوس الخطر مستطردا أن الحكومة قد أمضت سنة 1995 اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي دون استشارة المجتمع المدني. ثم أضاف أن المجتمع المدني لا يعارض اتفاق الأليكا وفتح السوق المحلية ولكن ليس في إطار المقترح الذي تم تقديمه والمتمثل في الانسجام والتماهي مع القوانين الأوروبية.

وتناول السيد لسعد المساهلي ممثل عمادة الصيادلة مسألتين لهما انعكاس على اقتناء الأدوية:

تتمحور المسألة الأولى حول إمكانية حذف احتكار الصيدلانية المركزية عند استيراد الأدوية وتوزيعها وذلك وفقاً لأحكام مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق التي تنص على حذف إحتكارات الدولة. واعتبر السيد المساهلي أنه إذا كان الاحتكار يشكل عائقاً أمام التجارة الحرة، فيجب السعي للقضاء عليه. إذ يعتبر السيد المساهلي أنه لا يمكن التطرق إلى تدخل الصيدلانية المركزية في علاقة باحتكار الدولة فقط بل دورها يكمن أساساً في ضمان توفير الأدوية للفئات الفقيرة والمتوسطة لأن مبلغ التعويض المرصود لبعض الأدوية يتم اقتطاعه مباشرة من أرباح الصيدلانية دون أن تتحمله الدولة. مؤكداً أن مخاطر الأدوية في جميع أنحاء العالم تتوجه أكثر فأكثر إلى أنواع الأدوية مرتفعة السعر والتي تعجز الفئات المتوسطة عن اقتنائها مشيراً إلى أن أسعار الأدوية في ارتفاع مستمر وأنه يتم الاعتماد عند تحديد ثمنها على عائداتها في السوق وقدرة شركات التأمين على التسديد لا على خصائصها العلاجية.

ويتعلق الجانب الثاني الذي تناوله ممثل عمادة الصيادلة بعدم تجديد اتفاقيتنا مع المنظمة الأوروبية للبراءات التي تنتهي سنة 2022 مما سيمكن تونس من إنتاج الأدوية، وخاصة الأدوية الجنيسة بأسعار تفضلية وبذلك تصبح في متناول التونسيين. وذكر السيد المساهلي، على سبيل المثال، أن التكلفة الحقيقية للدواء لا تتجاوز 2٪ من سعر الكلفة الإجمالي وأن إنتاج الأدوية الجنيسة محلياً يؤثر على الشركات متعددة الجنسيات فتخفض أسعارها بنسبة 70٪ إلى 95٪. وبالتالي أوصى السيد المساهلي بضرورة الإبقاء على إحتكار الدولة للصيدلانية المركزية وعدم حماية المعطيات الخاصة بأسرار الأعمال « LES SECRETS D'AFFAIRES ».

وهنا أشار السيد وييب دوما إلى إمكانية إدخال تعديلات على المسار التفاوضي في صورة التوصل بمطالب المجتمع المدني كما حدث أثناء المفاوضات بين الولايات المتحدة وأوروبا لصالح أوروبا واستجابة لمطالب المجتمع المدني مؤكداً على أنه بالنسبة لتونس، فإن السؤال المستوجب طرحه يتعلق بمزايا اعتماد المعايير الأوروبية. إذ يجب على تونس أن تلتزم بمعايير البلدان المستوردة لمنتجاتها وخدماتها، سواء كان ذلك بواسطة اتفاقية الأليكا أو بدونها.

واعتبر السيد بسام الكراي الجامعي الخبير أن النقاشات التي دارت في ورشة العمل ليست سياسية أو حزبية بل قانونية. ثم أوضح أن التقريب التشريعي المشار إليه في إطار اتفاق الأليكا لا يتم بصفة آلية وإنما يتعلق بالمجالات التي تشملها الاتفاقية، كما أكد أنه تلقائي وغير ملزم إذ أن كل دولة مستقلة تضع تشريعاتها حسب ما تراه مناسباً. وأكد بالخصوص أن كل البلدان متقاربة ضمن حركية إقليمية أو دولية دون اعتبار ذلك مساساً بسيادتها. وأضاف السيد الكراي أن الأليكا هو عرض أوروبي ويمكن لتونس أن تحقق في إطار هذا الاتفاق الحد الأقصى من الأرباح للمجتمع وللاقتصاد التونسي. وشدد أن أهم شيء هو أن ينأى النقاش عن جميع أشكال التحيز والتسييس. وبالإشارة إلى مخطط إعادة التأهيل الصناعي أكد السيد بسام الكراي في ختام مداخلته أنه من الضروري أولاً معرفة طريقة تنفيذ هذا المخطط وما إذا كانت المشاكل السياسية أو الاجتماعية المتعلقة بالسوق الموازي على سبيل المثال هي التي أدت بالأساس إلى تفكك النسيج الصناعي في البلاد. وأكد السيد الكراي على ضرورة القيام بتقييم موضوعي لأي مشروع اتفاق ضمن سياقه وإطاره العام، لا سيما أن معالجة القطاعات المعنية ستكون تفاضلية لصالح تونس.

وأوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي بعض النقاط التي أثارها الحاضرون وأكدت أن الهدف من هاته الورشة، هو دراسة تجارب جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا للإستئناس بالمقاربات التي إعتمدتها هذه البلدان في مجال التقريب التشريعي مع الاتحاد الأوروبي. كما أشارت إلى أن تنظيم هذه الورشة مع المجتمع المدني يندرج ضمن سلسلة الاجتماعات القطاعية مع المجتمع المدني والتي تم الشروع في عقدها منذ بداية السنة وستواصل خلال الفترة المقبلة.

وقد بينت السيدة فاطمة الوسلاتي أن مشروع إتفاق الأليكا يندرج ضمن رؤية تتعلق بالشراكة المميزة بين تونس والاتحاد الأوروبي، وأن التقريب التشريعي هو عنصر رئيسي وجوهري في مشروع الاتفاق.

كما أوضحت أن المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص مشروع إتفاق الأليكا يجب أن تفضي نتائجها إلى إرساء إطار لهيكله علاقات الشراكة التونسية الأوروبية وفق رؤية جديدة تمكن تونس من تبوء مرتبة ما بين الشريك والعضو بالإتحاد الأوروبي بما في ذلك عبر إحداث على المدى الطويل فضاء

اقتصادي مشترك وحيث يمثل تقريب السياسات الاقتصادية وتحقيق الحريات الأربع (أي حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال) الركائز الرئيسية لهذا الفضاء الاقتصادي المشترك. ويعد مشروع الأليكا على غرار العديد من الاتفاقيات الأخرى مع الاتحاد الأوروبي أداة قانونية كما هو شأن العديد من الاتفاقيات الأخرى مع الاتحاد الأوروبي لتجسيم هدف إرساء الفضاء الاقتصادي المشترك كما يمثل التقريب التشريعي في المجالات ذات الأولوية أحد هذه الركائز كما أكدت السيدة فاطمة الوسلاتي بأن التقريب التشريعي قد انطلق فعلياً منذ سنة 1995 في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ضمن منظمة التجارة العالمية والتي تنص أحكامها المتعلقة بالتقريب التشريعي على أكثر التزامات مقارنة مع مقتضيات مشروع الأليكا. وبالتالي، يمكن أن يكون هذا الاتفاق فرصة لتونس لإعادة صياغة التقريب التشريعي وفقاً لمنهجية جيدة بالتوازي مثلاً مع إطلاق بعض الدراسات المتعلقة بالإجراءات الصحية والصحة النباتية والخدمات البريدية والحوافز الفنية للتجارة والفلاحة وغيرها. وتتمثل المرحلة الأولى بالتالي في إجراء تشخيص قطاعي للمجالات التي يشملها مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا) وذلك لتحديد الفوارق القطاعية من أجل اقتراح المستوى الأمثل والانسب للتقارب وفقاً للفترة الزمنية التي سيتم تحديدها أي على 10، 15 أو حتى 20 سنة. وسيتم التقريب التشريعي حسب نتائج الدراسات المختلفة بما في ذلك الدراسات القطاعية ووفقاً لنماذج علمية وعلى أساس استراتيجية محددة. وأكدت السيدة الوسلاتي كذلك أن العمل جار أيضاً لإرساء خطة وطنية للتقريب التشريعي الأفقي والعمودي استناداً إلى نسق تقدم الدراسات القطاعية المذكورة أعلاه.

واختتمت المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق الأليكا تدخلها مؤكدة بأن المفاوضين هم الذين يصرون على التوجه إلى المجتمع المدني بهدف تشريكه لمناقشة القضايا الأفقية والقطاعية، بالتوازي مع تقدم المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول هذه هاته القضايا.

وأشار السيد محي الدين كليلية ممثل وزارة المالية ورئيس فريق " دعم الدولة " أن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق من شأنه أن يخفف من انعكاسات تقلص الهامش التفاضلي التعريفي مبينا أن تونس لم تعد تستفيد من التعريفات التفاضلية الديوانية مع الاتحاد الأوروبي. كما أضاف السيد كليلية أن هذا الاتفاق يندرج في إطار خيار تونس التي ستفاوض الاتحاد الأوروبي على التمويل الخاص بالتأهيل باعتباره الشريك الاقتصادي الأول لتونس.

كما أوضح السيد فيصل هماني ممثل وزارة الفلاحة ورئيس فريق العمل "الاجراءات الصحية والصحة النباتية" أن تونس قامت بدراسة لتقييم لهذا القطاع وتحليل الفوارق مع التشريع الأوروبي سنة 2017 وقد خلصت هاته الدراسة إلى ضرورة وضع خطة عمل ذات ثلاث مكونات في مجال الاجراءات

الصحية والصحة النباتية وتتعلق بالتشريعات والهيكل والمؤسسات. ويحتوي المكون التشريعي على 5 فصول فرعية تخص "الحيوان" و "النبات" و"الأغذية البشرية" و"الرقابة الرسمية"، و "التنظيم المؤسسي". وأضاف السيد هماني أنه يستوجب على تونس التخطيط لجميع تلك المسائل سواء كان ذلك عبر اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق أو دونه، وذلك في إطار شروط منظمة التجارة العالمية، لكنه أوضح أن تنفيذ الإصلاحات الرئيسية يقتضي الأخذ بعين الاعتبار الجدول الزمني للأليكا وأنه من الضروري أن يتم توضيح خطة تمويل جميع هذه الإصلاحات في أسرع وقت ممكن.

وفي نهاية ورشة العمل توجهت السيدة الوسلاتي بالشكر لجميع المشاركين على حسن استعدادهم، وأكدت من جديد على أن المفاوضات ستتم في إطار منهجية مشتركة وتشاركية تتسم بالشفافية وبعيدة عن كل أشكال الغموض.